سياسات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

Financing policies and supporting for small and medium enterprises in Algeria

تلي سيف الدين،

[1] جامعة تامنغست، telli.seif@yahoo.com

تاريخ الاستلام2022/09/01 تاريخ القبول 2022/12/18 تاريخ النشر2022/12/28

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي و أحد أهم الحلول لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل الداعمة لها بالجزائر، وذلك بتقييم فعاليتها في تمويل مشاريع مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال دراسة تحليلية للهيئات التي تسعى إلى تحقيق الّدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

توصلنا إلى أن سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تشهد تطورا ملحوظا مع اقتصار كل هيئة على تمويل قطاع معين ما أسهم في توليد مناصب عمل وتنويع مصادر الدخل وزيادة الناتج الوطني وتحقيق تنمية المحلية.كما توصلنا أيضا إلى أن هذه المؤسسات على الرغم من الاهتمام المتزايد بها والدعم المالي الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية لازالت تعاني من مشكل في الجانب التمويلي وهذا راجع إلى غياب مرافقة فعلية طيلة سنوات التمويل.

كلمات مفتاحية: سياسات التمويل، هياكل الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL : E51، G30، H50

Abstract:

Small and medium enterprises are the main engine of economic activity and one of the most important solutions to support the economic growth and achieve an economic development. We aim through this study to identify the reality of the financing policies of small and medium-sized enterprises

المؤلف المرسل: تلي سيف الدين، **الإيميل**: telli.seif@yahoo.com

and their supporting structures in Algeria, by evaluating their effectiveness in financing projects of various economic sectors, through an analytical study of the bodies that seek to achieve the support and help in providing their financial needs and reducing the problems they face. In this area. We concluded that the financing policies of small and medium-enterprises in Algeria are witnessing a remarkable development, with each authority confining itself to financing a specific sector, which has contributed to generating job positions, diversifying sources of income, increasing national output and achieving local development. The financial assistance it receives from government agencies is still suffering from a problem in the financing aspect, and this is due to the absence of actual accompaniment throughout the years of funding.

Keywords: financing policies, support structures, small and medium enterprises, economic development

Jel Classification Codes: E51, G30, H50

1. مقدمة:

يعتبر النهوض بالاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تشهدها الجزائر مطلب أساسي، يمكن تحقيقه بالاعتماد على عدة مفاتيح من أهمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تعتبر هذه المؤسسات من أهم محركات التنمية للعديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و لهذا فقد اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بهذه المؤسسات، و عملت على وضع مجموعة من السياسات من أجل تمويلها و تطويرها.

وبالنظر إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الاقتصاديات عرفت السياسات الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات، نتج عنه إعطاء الدولة اهتماما كبيرا لهذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال دعم نموها وترقيتها في مختلف المجالات وأهم هذه المجالات هو مجال التمويل.

ويرتبط دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا بمدى قدرتها على إيجاد التمويل المناسب الذي يعتبر المحدد الرئيسي لوضعها المالي وقدرتها التنافسية ولقراراتها المتعلقة بالاستثمار، وحتى تتحقق الأهداف التشغيلية والاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد أن يتلاءم سوقها التمويلي مع الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى.

بالرغم من الأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري إلا أن هذه الأخيرة تشهد مجموعة من المعوقات والتحديات، حيث أنها تصطدم بالعديد من المشاكل التي تعيق تطورها خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي الذي يؤثر بصفة كبيرة على مختلف الجوانب الأخرى، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن الآليات التي من شانها أن تساهم في دعم وتمويل هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدي نجاعة سياسات الدعم والتمويل في خلق المناخ الاقتصادي الذي يساعد في نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟**

فرضيات البحث

- الإجراءات والآليات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدرجة فعالة في توفر الدعم المالي اللازم؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبة في الحصول عن التمويل من المصادر الخارجية وتزداد درجة الصعوبة كلما صغر حجم المؤسسة؛
- سياسات دعم وتمويل التي تم اعتمادها في الاقتصاد الجزائري تساعد في استمرارية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى تسليط الضوء على مختلف الآليات المجندة من طرف الحكومة الجزائرية للوقوف بهذا القطاع وضمان نمو هذه المؤسسات وتشخيص مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية معتبرة كونه يعالج أحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة في الوقت الراهن على الساحة الاقتصادية الوطنية لما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في إنعاش الاقتصاد الوطني وإنعاش الصادرات خارج المحروقات

منهجية البحث:

بغية الإحاطة بجوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، وذلك بناء على مراجعة البيانات الاقتصادية

التي تبرز واقع سياسات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تم الاعتماد على عدة مراجع ذات الصلة بالبحث.

2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي خصصتها السلطات العمومية في الجزائر لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تعمل على تحقيق أهداف أخرى مثل استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية والمحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، إلا أن الهدف الأساسي للوكالة هو مساعدة المؤسسات المصغرة على إزالة العوائق وخاصة التمويلية التي تعترضها في مرحلة الإنشاء.

1.2 تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: أنشئت الوكالة لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، (الرسمية، 1996، صفحة 12)، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 الصادر في 22 نوفمبر 2020 أصبح اسم ANSEJ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالاختصار ANADE وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، حيث تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تضم الوكالة شبكة تتكون من 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني ؛

- الإعانات المالية في إطار جهاز الوكالة: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2022)

- قرض غير مكافئ تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع؛
- تخفيض نسبة الفوائد البنكية، تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%؛
- مدة تسديد القروض، التمويل الثلاثي 18 شهرا مدة التأجيل او الإرجاء لتسديد القرض، 5 سنوات مدة تسديد القرض البنكي، 5سنوات تسديد القرض غير مكافئ بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي، التمويل الثنائي 6 أشهر مدة التأجيل، 5 سنوات تسديد القرض المكافئ؛

- قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل؛

- الامتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2022)

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتساب العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة tva لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي، ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط؛
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% في الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في الإنجاز.

- الامتيازات الجبائية في مرحلة استغلال المشروع: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2022)

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3، 6، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ إتمامها؛
- إعفاء كامل لمدة 3، 6، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبية الجزافية الوحيدة (IFU) عند انتهاء فترة الإعفاء يمكن تمديدها لسنتين بشرط أن يوظف المستثمر ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

2.2 عرض واقع الدعم الموجه لإنشاء المؤسسة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سوف يتم عرض حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الموزعة أولا حسب القطاعات النشاط وثانيا عدد المشاريع الممولة حسب الجنس وذلك منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30-06-2021.

- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط: تتوزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاعات النشاط على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول1: المشاريع الممولة من طرف(ANADE) حسب قطاع النشاط إلى غاية 2021

الوحدة: مليار دينار

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المئوية	الوظائف المستحدثة	القيمة الإجمالية للمشاريع	متوسط تكلفة المشاريع
الزراعة	59365	%15	140394	222.63	370235
الصناعة التقليدية	43419	%11	12713	11.65	2571482
البناء والأشغال العمومية	35692	%09	103224	138.90	3891530
الري	566	-	2070	3.37	5948422
صناعة	28855	%07	82602	139.69	4840933

صيانة	11077	%03	25411	31.20	2816996
الصيد	1133	%0.29	5556	7.52	6634708
الأعمال الحرة	12715	%03	28460	35.56	2796731
الخدمات	109564	%28	255152	360.25	3288006
النقل والأمداد	13390	%3.50	24138	33.80	2524242
نقل البضائع	56775	%14.5	96675	147.15	2591885
نقل المسافرين	19017	%05	43726	46.89	2465906
المجموع	391568	100	934521	1278.60	3265356

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم39،2021، ص28.

حيث يتبين أولا من خلال معطيات الجدول تناسب مبالغ الاستثمار مع عدد المؤسسات الممولة في كل قطاع، كما أن أغلب هذه المؤسسات تتمركز في قطاعي الخدمات والنقل بكافة أشكاله، فيحظى هذان القطاعان باهتمام المستثمرين الشباب أكثر من باقي القطاعات الأخرى، و قد خصص لهذين القطاعين مبالغ هامة فتعدى في قطاع الخدمات مبلغ 300 مليار دج و أكثر من 225 مليار دج في قطاع النقل خلال هذه الفترة، ويرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة وعدم تطلب مستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى أنهما يعتبران من القطاعات المربحة التي لا تتطلب مجهودا كبيرا.

في حين نلاحظ أن قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، الري و الصيد البحري هي قطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة ومولدة للقيمة المضافة إلا أنها لم تحظ بالاهتمام، و يرجع هذا لصعوبة الاستثمار في هذه القطاعات وتطلب الأموال الكبيرة للإنشاء وبطء دوران رأس المال المستثمر فيها، ويضاف إلى ذلك كله نقص التوعية بأهمية هذه القطاعات من طرف الوكالة، كما نلاحظ أنه بالرغم من الدعم الذي تقدمه الوكالة في كل من قطاعي الري والصيد والمتمثل في تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية المقدمة في صيغة التمويل الثلاثي والذي يصل إلى 90 % في المناطق الخاصة و75 % في المناطق العادية إلى أن نسبة الاستثمار فيهما تعد ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 1: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب النشاط.

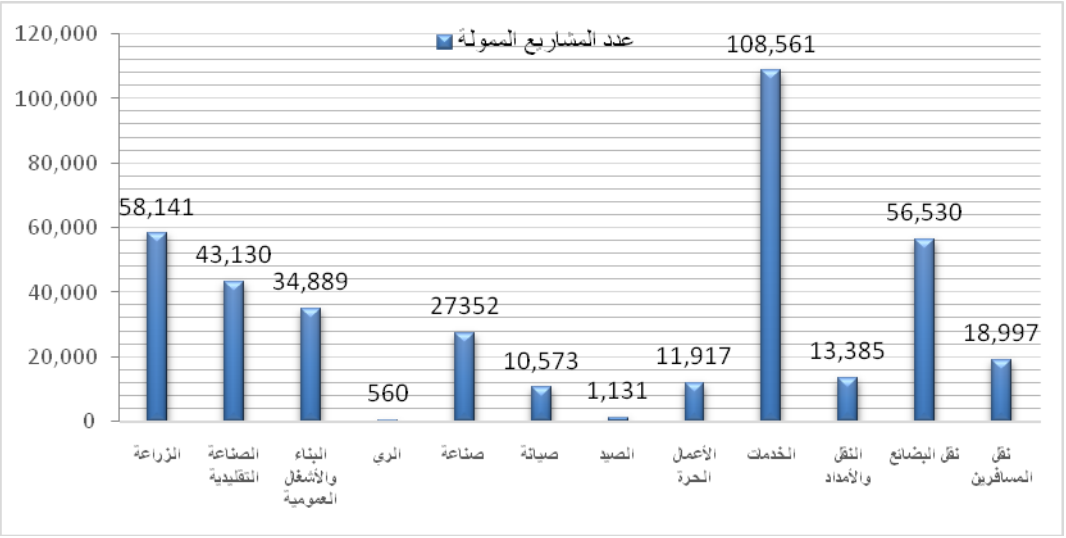

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 1.

وما يعاب على معطيات الجدول الخاص بالتوزيع القطاعي أن الإحصائيات كانت مجملة، فهي لم توضح إذا تغير هيكل النشاطات بالنسبة للوكالة، وحسب ما صرح به المدير العام للوكالة فإن هذا التوزيع عرف تغيرا سنويا يميل نحو طغيان القطاعات المنتجة على حساب النشاطات الأخرى، فقطاع الفلاحة انتقلت نسبة تمثيله إلى نسبة 15% من مجموع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة في سنة 2021، أما القطاع الصناعي فأصبح يمثل 11% من مجموع المؤسسات الممولة، كما تم التخلي عن دعم النشاطات الخاصة بالنقل منذ نهاية سنة 2012، وهو ما يمثل نقلة نوعية في عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس المستفيد: يبين الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة حسب الجنس المستفيد.

جدول 2: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس إلى غاية 2021.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة المئوية للنساء
الزراعة	59365	56613	2752	%05
الصناعة التقليدية	43419	36037	7382	%17
البناء والأشغال العمومية	35692	34845	847	%02
الري	566	539	27	%05
صناعة	28855	24553	4302	%15
صيانة	11077	10895	182	%02
الصيد	1133	1117	16	%01
الأعمال الحرة	12715	6805	5 910	%46

الخدمات	109564	91268	18296	%17
نقل الأمداد	13 390	13001	389	%03
نقل البضائع	56775	56064	711	%01
نقل المسافرين	19017	18536	481	%03
المجموع	391568	350273	41295	11%

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريه الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 39،2021، ص29.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد القروض الممنوحة للنساء قدر ب 11% غير أن هذه النسبة تتغير من قطاع إلى أخر فنجد أن قطاع الأعمال الحرة يستحوذ على أكبر عدد من القروض الممنوحة للنساء بنسبة 46% يليها قطاع الصناعة التقليدية وقطاع الخدمات بنسبة 17% وقطاع الصناعة بنسبة 15%وهي قطاعات التي تناسب طبيعة المرأة، في حين تبقى القطاعات كالصيد البحري، الري، البناء والأشغال العمومية والنقل حكرا على الرجال، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة للرجال 90%.

الشكل 2: المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس.

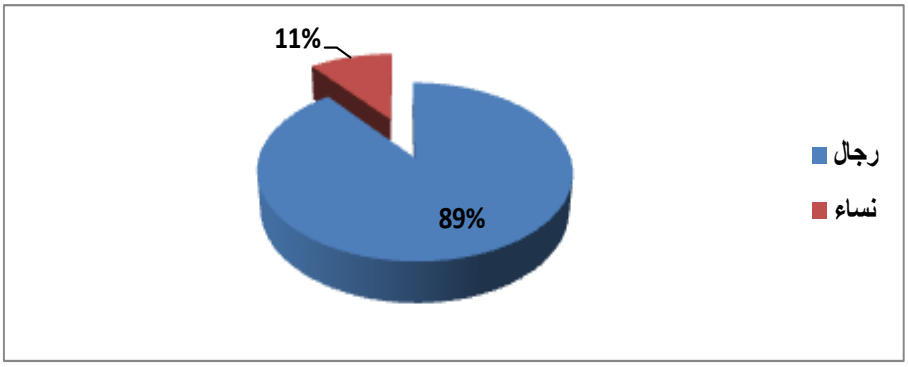

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 2

ونلاحظ أن هناك تحسنا في إقبال الفئة النسوية على إنشاء المؤسسات الخاصة من خلال تمثيلها الذي ارتفع إلى نسبة 11% في سنة 2021 بمجموع 41295 وهذا يدل على حرص وتدعيم السلطات على إدماج هذه الفئة في الأعمال الحرة وخاصة في قطاع الصناعة التقليدية.

- أساليب التمويل المقدمة من طرف الوكالة: لقد بينت المعطيات بخصوص أساليب التمويل المعتمدة من طرف الوكالة عكس ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة في كون أن أصحاب المشاريع يرفضون اللجوء إلى الاقتراض من طرف البنوك لأسباب عقائدية، فأغلب المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة منذ سنة 2004 إلى سنة 2021 هي مشاريع ثلاثية (تمويل ذاتي- مساهمة الوكالة- قرض بنكي)، ويوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي للوكالة.

الجدول3: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

قطاع النشاط	التمويل الثنائي	النسيبة	التمويل الثلاثي	النسبة	عدد المشاريع
الزراعة	5723	9,64%	53642	90,36%	59365
الصناعة التقليدية	3495	8,05%	39924	91,95%	43419
البناء والأشغال العمومية	4501	12,61%	31191	87,39%	35692
الري	70	12,42%	496	87,58%	566
صناعة	3388	11,74%	25467	88,26%	28855
صيانة	901	8,13%	10176	91,87%	11077
الصيد	50	4,42%	1083	95,58%	1133
الأعمال الحرة	359	2,59%	12386	97,41%	12715
الخدمات	1392	1,27%	108172	98,73%	109564
نقل الإمداد	194	1,45%	13196	98,55%	13 390
نقل البضائع	386	0,68%	56389	99,32%	56775
نقل المسافرين	182	0,63%	18835	99,36%	19017
المجموع	20611	/	370957	/	391568

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريه الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 39،2021، ص29.

ويظهر من خلال معطيات الجدول أن هناك توافقا في وتيرة الزيادة والنقصان بين تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إجمالا وعدد المؤسسات التي تم تمويلها من طرف الوكالة بصيغة التمويل الثلاثي إذ بلغت الذروة في مجموعة من القطاعات وربما أهمها هو نشاط نقل بصفة عامة؛ إن أغلب أصحاب المشاريع يتجهون إلى صيغة التمويل الثلاثي فنسبته لم تقل عن 87 % خلال هذه الفترة وقد بلغ تمثيله 99,36% في سنة 2021 وهو ما يبين طغيان هذه الصيغة من التمويل على التمويل الثنائي الذي شهد تمثيله تذبذبا خلال هذه الفترة، فقد بدأ في التناقص من 12,61% إلى أن نزل في سنة 2021 إلى نسبة 0,63% ، وتزامن هذا مع انخفاض في عدد المؤسسات المستفيدة من هذه الصيغة فقد بلغ عدد المؤسسات بها 20611 مؤسسة في سنة 2021، وهو ما يفسر إحجام أصحاب المشاريع عن التمويل الثنائي.

الشكل 3: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل.

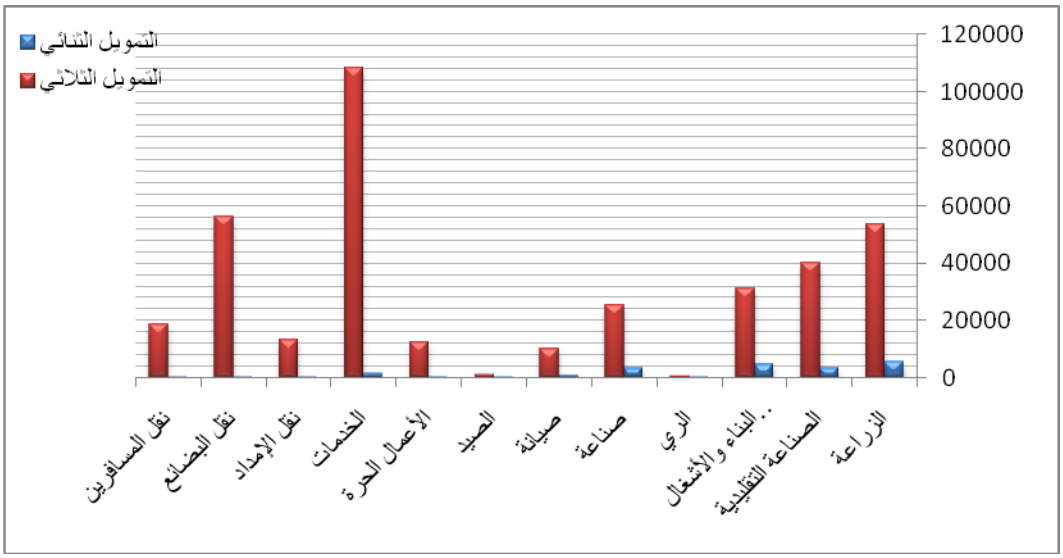

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول 3.

وإذا بحثنا عن مصدر هذا التباين في صيغ التمويل فنجد أن توجه أصحاب المشاريع إلى صيغة التمويل الثلاثي هو ناتج عن كون هذا النوع من التمويل يخص المشاريع المتوسطة أو الصغيرة التي قد تتطلب أموالا هامة لا تتوفر لدى صاحب المشروع، أما صيغة التمويل الثنائي فلا تخص إلا المشاريع المصغرة ذات المبالغ اليسيرة، ضف إلى ذلك فإنه بداية من سنة2011 ومع تطبيق الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع والذي كان من ضمن أهم نقاطه تخفيض نسبة الفائدة إلى 00 % المفروضة على صاحب المشروع وتكفل الدولة بنسب الفوائد الحقيقية لهذه المشاريع فقد تزايد طلب الشباب المستثمرين على هذه الصيغة من التمويل.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قروضا بسيطة لفائدة أصحاب المشاريع وهذا من أجل اقتناء عتاد صغير ومواد أولية بغية الانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية، كما تساهم الوكالة في مرافقة وتقديم الاستشارات لهذه المؤسسات، وتكون المساعدات المالية على شكل سلف بدون فائدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3 تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت هذه الوكالة في إطار الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، من أجل إعطاء دور أكبر لهذه الوكالة في مجال المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، فطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (الرسمية، 2004، صفحة 08) الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العلمية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على المستوى الدوائر. (المصغر، 2022)

- مهام الوكالة: تتمثل مهام أساسية لهذه الوكالة في: (المصغر، 2022)

– تسير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛

– دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛

– متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم ؛

– الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛

- المرافقة والتمويل: (المصغر، 2022)

– تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

– يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

– يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط تمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 000 000 1 دج؛

– تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار، وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري.

- الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

2.3 عرض واقع الدعم الموجه لإنشاء المؤسسة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

سنتطرق فيما يلي لعرض حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموزعة أولا حسب قطاع النشاط ثم توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

- حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط: تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى تقديم القروض المصغرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي مما يعكسه جليا الجدول التالي:

جدول 4: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب قطاع النشاط.

قطاعات النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة%	قيمة المشاريع ب دج	النسبة%
الزراعة	128 077	14,18%	8 837 667 045,29	13,52%
الصناعة الصغيرة	376 190	38,53%	19 145 643 047,28	39,72%
البناء والأشغال العمومية	82 935	8,52%	7 310 990 091,01	8,76%
الخدمات	187 397	20,88%	17 428 174 895,01	19,79%
الصناعة التقليدية	166 477	17,41%	9 833 718 446,51	17,58%
التجارة	5 063	0,38%	1 271 262 898,73	0,53%
الصيد	946	0,10%	130 346 327,32	0,10%
المجموع	947 085	100%	63 957 802 751,15	100,00%

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم39، 2021، ص 31.

أول ما يشد انتباهنا ونحن نقرأ معطيات هذا الجدول هو الاختلاف بين نسب عدد القروض ونسب مبالغ القروض حسب قطاع النشاط فهي لا تتناسب إلا قليلا، فمثلا نجد أن نسبة القروض في قطاع الخدمات هو20,88% بينما نسبة المبالغ هي 19.79% لهذا القطاع، وحسب معطيات هذا الجدول فإن عمل الوكالة يرتكز على قطاع الصناعات الصغيرة الذي منحته 376190 قرض بمبلغ إجمالي قدره 19 145 643 047,28 دج، في حين احتل قطاع الخدمات المركز الثاني ب 187397 قرضا،

ويشكل هذان القطاعان – الصناعات الصغيرة والخدمات– أبرز القطاعات فهما يشكلان معا قرابة نسبة 60% من عدد القروض ومن مبالغها

الشكل4: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب النشاط.

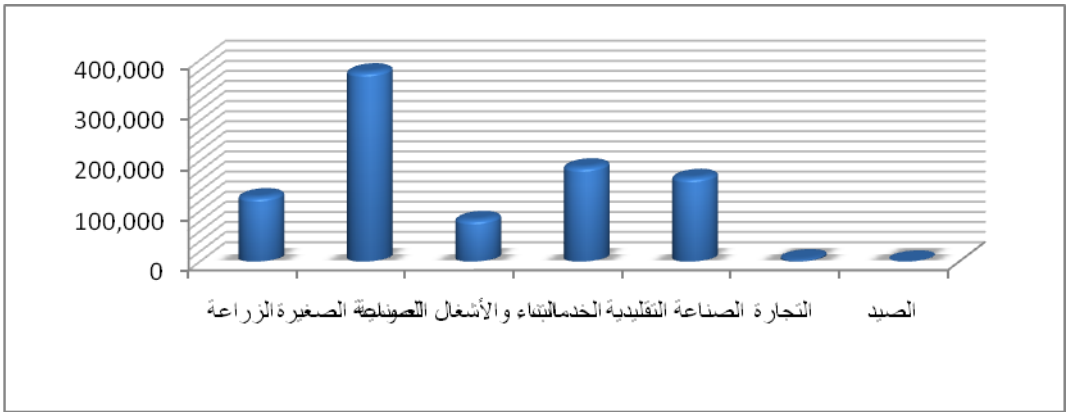

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 4.

أما قطاع الصناعات التقليدية فرغم أهميته فإنه لم يحظ بالاهتمام التام من طرف أصحاب المشاريع، فلم تبلغ نسبة عدد القروض الموجهة إليه من طرف الوكالة 18%، ونفس الملاحظة بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يعرف عزوفا من طرف الشباب المستثمر.

- حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب الجنس: يبين الجدول التالي عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة حسب جنس المستفيد كالتالي:

جدول 5: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب الجنس المستفيد.

جنس المستفيد	العدد	النسبة%
نساء	602 205	63,59%
رجال	344 880	36,41%
المجموع	947085	%100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم39، 2021، ص 31.

قد بلغ عدد القروض الموجهة لفئة النساء إلى غاية سنة 2021 بـ 602205 قرضا مثلت نسبة 63,59% وهو ما يدل على أن الوكالة تعطي الأولوية في منح قروضها للنساء الماكثات بالبيت وهذا لمساعدتهن على تخطي بعض الصعوبات التي تعترضهن عند بداية تحويل نشاطاتهن الإنتاجية من المنزل إلى السوق لتنضم إلى القطاع الرسمي، أما فئة الرجال فقد مثلت نسبة القروض التي تحصلوا عليها36,41%

من مجموع القروض إلى غاية سنة 2021، وينتمي جلهم إلى أصحاب الحرف أو الذين يمارسون أنشطة تجارية, والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل 5: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس المستفيد.

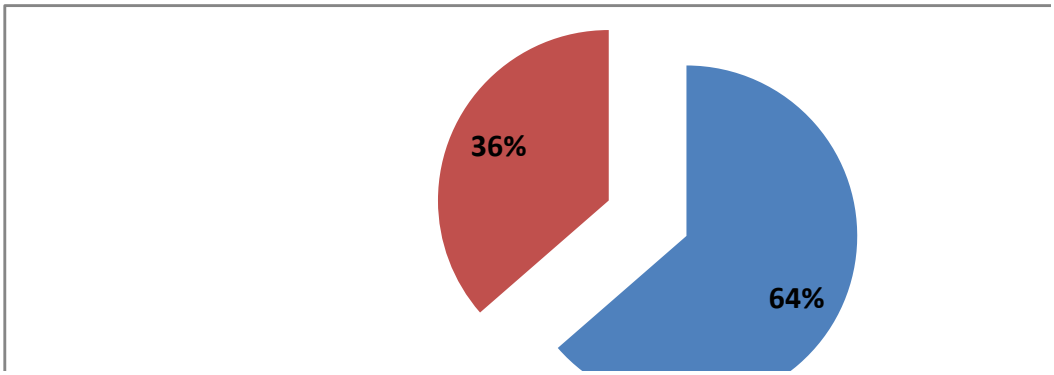

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول5.

يبدو جليا من خلال الشكل أن حصة النساء من المشاريع الممولة من طرف تفوق حصة الرجال، ويمكن تفسير ذلك باستهداف الوكالة لشريحة النساء الماكثات في البيت كخطوة تهدف من خلالها إلى مساعدة هذه الشريحة على العمل الذاتي الذي يأخذ في كثير من الأحيان شكل عمل منزلي سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، مما يساعد على تحسين مستوى معيشة هذه الفئة وعلى إدماجها في النشاط الاقتصادي.

4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

يعتبر إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر خطوة هامة في مجال ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال جملة المزايا والتحفيزات التي تقدمها، فهي تعمل على استقبال ومرافقة أصحاب المؤسسات والمستثمرين الجدد وتقديم الدعم لهم سواء للانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية أو توسيعها، وإذا كانت كذلك فلا شك أنها تساهم في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.4 التعريف بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (الإستثمار، 2022)

الهيئة الوطنية لتنمية الاستثمار مؤسسة إدارية عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتتولى بالتنسيق مع الإدارات والمنظمات المشاركة في عملية الاستثمار. توضع تحت إشراف وزير الصناعة، وهي مختصة بدعم ومرافقة المستثمرين، مهما كانت جنسيتهم، في تحقيق مشاريعهم الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعات المنبع من الهيدروكربونات، التي يديرها هم أنفسهم حتى جهاز.

- مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار: (الإستثمار، 2022)

- تسجيل الاستثمارات؛
- تشجيع الاستثمار في الجزائر والخارج؛
- تعزيز الفرص والإمكانيات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال، ومراقبة تكوين الشركات وتنفيذ المشاريع، ومدى تقدم المشاريع؛
- المعلومات والوعي لمجتمع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع وتقييمها وإبرام اتفاقية الاستثمار لعرضها على المجلس القومي للاستثمار؛
- المساهمة في إدارة نفقات دعم الاستثمار، وفقًا للتشريعات السارية؛

- الامتيازات والإعفاءات الضريبية (الإستثمار، 2022)

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء والتخفيض الضريبي حسب موقع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتم توفير ثلاثة مستويات من الفوائد:

- مشترك: بين الاستثمارات المؤهلة - إضافي: لصالح الأنشطة المميزة و أو التي تخلق فرص عمل
- استثنائية: استثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني

2.4 عرض واقع الدعم الموجه لإنشاء المؤسسة من قبل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

سيتم عرض حصيلة تمويل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار للمشاريع وذلك حسب قطاع النشاط

- حصيلة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار حسب قطاع النشاط: تقدم الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار العديد من التمويلات لمختلف الأنشطة بحيث تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى تقديم القروض المصغرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 6: حصيلة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار حسب قطاع النشاط. (مليون دج)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المئوية	القيمة الإجمالية	النسبة المئوية	الوظائف المستحدثة	النسبة المئوية
الزراعة	1484	2.40	355028	2.28	57812	4.63
البناء والأشغال العمومية	11685	18.87	1447656	9.30	241162	19.32
الصناعة	14106	22.78	9187906	59.00	574773	46.06
الصحة	1272	2.05	283933	1.82	30324	2.43
النقل	26027	42.04	1063891	6.83	141599	11.35
السياحة	1290	2.08	1372266	8.81	76921	6.16
الخدمات	6046	9.77	1862475	11.96	125399	10.05
المجموع	61910	100	15573155	100	1247990	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 39، 2021،ص17.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أنه لا يوجد تناسب بين عدد المشاريع المسجلة في كل قطاع والمبالغ المخصصة له وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة وهذا راجع لخصوصيات كل قطاع فيما يخص كثافة رأس المال وعدد العمال، وعلى العموم فإننا نستطيع القول أن اهتمام الوكالة قد انصب على أربعة قطاعات رئيسية هي النقل والبناء والصناعة والخدمات حيث استحوذت هذه القطاعات الأربعة على أكثر من 90 % من عدد المشاريع ومن المبالغ ووفرت لوحدها أكثر80% من مناصب الشغل المقدرة إجمالا بـ 1237990 منصب مستحدث خلال هذه الفترة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم6: المشاريع الممولة حسب النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

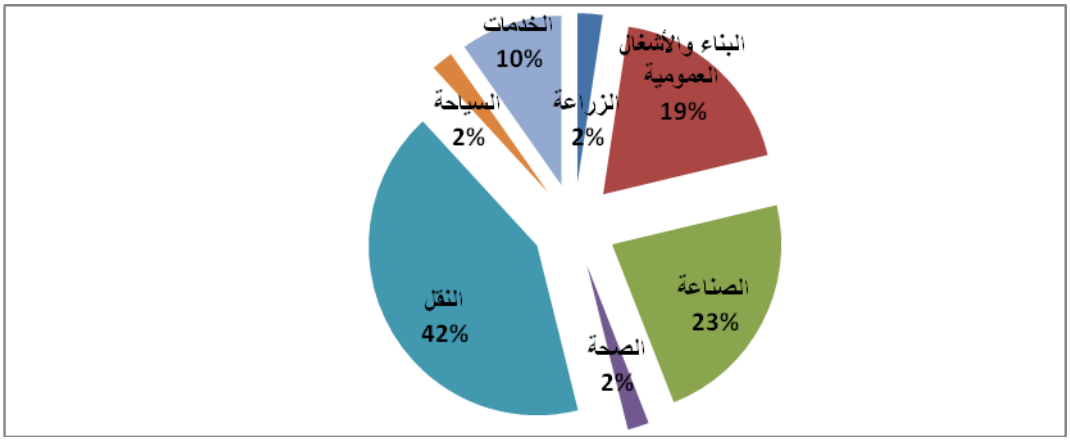

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول6.

نلاحظ أن عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل سجلت عددا معتبرا منذ بداية نشاط الوكالة إلى غاية سنة 2021 حيث بلغت26027 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية قدرها1063891 دج وهو عدد معتبر قارب تمثيله النصف من مجموع المشاريع، لكن يلاحظ أن هذا القطاع لم يتمكن من توفير مناصب شغل هامة مثلت 11.35%، ويرجع ارتفاع عدد المشاريع في هذا القطاع لإقبال فئة كبيرة من المستثمرين والشباب على هذا القطاع لعدم ارتباطه بمؤهل علمي إذ تكفي رخص السياقة للاستفادة من دعم الوكالة، ويلي قطاع النقل قطاع البناء والأشغال العمومية بمجموع 11685مشروعا ونسبة تمثيل تساوي 18.87 % من مجموع المشاريع ويعكس هذا العدد السياسة الوطنية التي عملت على توفير السكنات وإنشاء البنى التحتية، وقد وفر هذا القطاع 241162 منصب شغل خلال هذه الفترة وهو رقم هام إذ مثل19.32% من مجموع مناصب الشغل.

أما القطاع الصناعي فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة به في إطار الوكالة 14106 مشروعا وفرت له أكبر مبلغ قدره 9187906مليون دج، وهذا نظرا لطبيعة النشاط بهذا القطاع الذي يتطلب أموالا هامة، وهو قطاع إنتاجي مولد للقيمة المضافة يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة وهو ما تحقق فعلا فقد تمكن من توفير 574773 منصب شغل بأكبر نسبة فاقت الـ46.06% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة. وعن قطاع الخدمات فإنه قد احتل المرتبة الرابعة بمجموع 6046 مشروع بنسبة 9.77% ، غير أنه لم يوفر إلا نسبة ضئيلة من مناصب الشغل قدرت ب 10.05 % من مجموع مناصب الشغل وهو ما يعاب على هذا القطاع.

- المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يوضح الجدول حصيلة الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة الممتدة بين سنة 2002 إلى غاية سنة 2021. **الجدول7: المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ بمليون دج	النسبة
الاستثمار المحلي	60301	99%	12925718.65	83%
الاستثمار الأجنبي	609	1%	2647436.35	17%
المجموع	60910	100%	15573155	100%

Source : http://www.andi.dz, 09 Avril 2022, 11 :52

ويظهر من خلال هذا الجدول أن الوكالة تولي عناية أكبر للاستثمار المحلي على حساب الاستثمار الأجنبي فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المحلية60910 مشروعا ساهم في خلق1247990منصب شغل خلال هذه الفترة، فيما لم تتعدى عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية 609 مشروعا بنسبة لم تصل إلى الواحد بالمائة من إجمالي عدد المشاريع.

وإذا سلطنا الضوء على نوع المشاريع المنجزة في إطار هذه الوكالة، فنجد أن هذه الأخيرة تساهم فعلا بشكل كبير في إنشاء المؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة وهذا حسب ما تبينه معطيات الجدول الموالي.

الجدول 8: توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع الاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة
إنشاء	35648	57,58%	8312950,139	53,38%
توسيع	25104	40,55%	6215246,160	39,91%
إعادة هيكلة	0	0,00%	0	0,00%
إعادة تأهيل	991	1,60%	346411,827	2,34%
إعادة تاهيل توسيع	161	0,26%	680546,873	4,37%
المجموع	60910	100%	15573155	100%

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 39، 2021،ص17.

ويوضح الشكل رقم معطيات الجدول السابق

الشكل 7: توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع الاستثمار

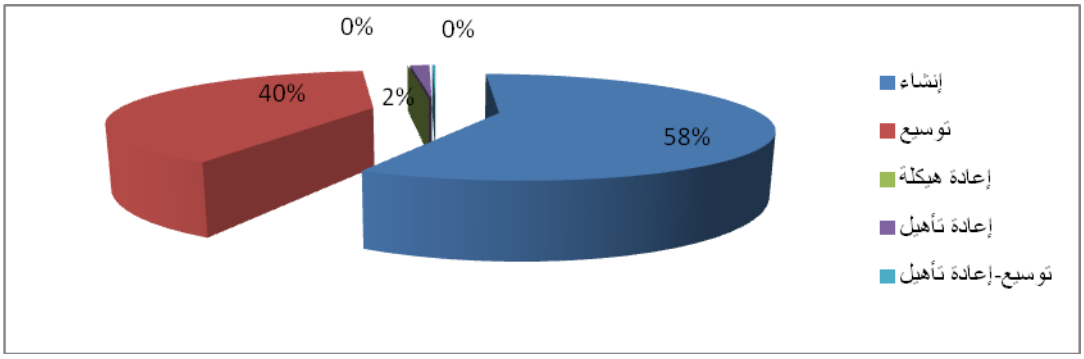

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول 8.

حسب ما هو واضح في الجدول رقم والشكل أعلاه فإن ما يميز عمل الوكالة أنها تدعم بشكل أكبر المستثمرين الذين يقومون بإنشاء مؤسسات جديدة والتي تخصص لها أكبر حصة مالية تقدر 8312950,139 دج فهي تستحوذ على أكثر من نصف المشاريع، وتأتي في المرتبة الثانية المؤسسات التي تقوم بالمشاريع التوسعية التي تمثل نسبة 40 % بمجموع 25104 مشروع، أما بقية الأنواع على غرار إعادة الهيكلة وإعادة التأهيل فلا تحظى باهتمام من طرف الوكالة إذ لم تصل مجتمعة لنسبة 4% من مجموع المشاريع.

6. اثر سياسات التمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاجتماعية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز البعد الاجتماعي كونها الوحيدة القادرة على تحويل مخرجات التعليم من باحثين عن عمل إلى خالقي فرص عمل. بالإضافة إلى أن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد هذه المؤسسات تمارس دورا واضحا في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية، مثل البطالة والتهميش والفراغ و ما يترتب على ذلك من مخاطر اجتماعية متعددة.

وقبل التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الوطني، يجب الاطلاع على تطور معدل البطالة خلال فترة 2003 إلى 2021.

جدول رقم9: يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة 2003 إلى 2021

السنوات	معدل البطالة %
2003	29
2004	27.3
2005	25.7
2006	23.7
2007	17.7
2008	15.3
2009	12.51
2010	13.8
2011	11.33
2012	10.17
2013	9.96
2014	9.97
2015	11
2016	9.83
2017	10.6
2018	11.76
2019	10.5
2020	11.7
2021	11.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 8: تطور معدل البطالة في الجزائر من 2003الى2021

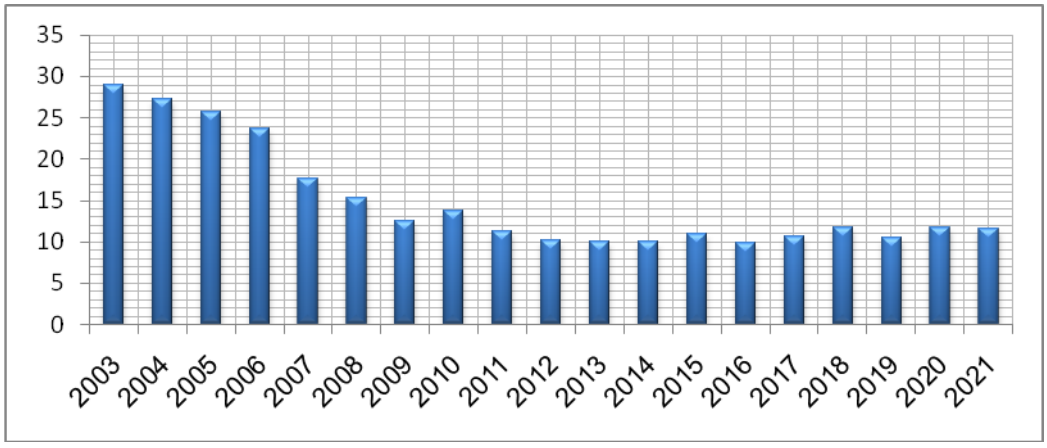

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول 9.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك انخفاض لمعدل البطالة خلال الفترة المدروسة ليصل إلى أدنى معدل له 9.83 بالمائة في سنة 2013، ويبلغ أقصى معدل وهو 29 بالمائة، ويرجع هذا الانخفاض إلى

عدة أسباب أهمها: برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جعل من الجزائر ورشة عمل كبيرة، كما تم اعتماد برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 والتي كان لها الأثر البارز في امتصاص البطالة. دون أن ننسى المبالغ الكبيرة التي خصصت لمجال الاستثمارات.

ومن خلال ما ذكر آنفا يمكنا التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما رافقها من المساهمة في التشغيل الوطني عبر الفترة 2003 إلى 2021، ويمكننا تلخيص ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم 10: يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا خلال 2003 إلى 2021

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة PME في التشغيل الوطني إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا
2003	/	/	159507	11,08
2004	244570	788	245358	11,83
2005	261125	788	261863	10,99
2006	287799	788	288587	11,81
2007	312181	788	312969	10,75
2008	245842	874	342788	14,39
2009	269806	739	376767	14,12
2010	293946	666	419590	15,77
2011	392013	626	519526	16,84
2012	455398	591	587494	16,33
2013	482892	557	619072	18,2
2014	511856	572	659309	17,96
2015	550511	557	711832	18,17
2016	601583	557	777816	18,56
2017	656949	542	852053	21,07
2018	716895	532	934569	22,38
2019	1 022 231	390	1 022 621	23,43
2020	1 074 436	267	1 074 503	24,78
2021	1 092 908	262	1 093 170	24,04

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول يمكن ملاحظة تزايد وتطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث انتقلت من 159507 مؤسسة سنة 2003 إلى 1 093 170 مؤسسة مع نهاية 2021، وهذا نتيجة السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف تطوير هذا القطاع من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية وتهيئة الظروف الملائمة لنشاطاتها، وإتباع جملة من الإجراءات كصدور برنامج الدعم التي كان لها اثر كبير

على ترقية وتحسين المؤسسات وإعطاء القطاع دوره الحقيقي في إنعاش الاقتصاد، وصدور مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في تزايد مستمر، عكس القطاع العمومي الذي عرف تراجعا وهذا راجع إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية واقتصادية ساهمت في خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وهذا ما ساعد على تطويرها والعمل على ترقيتها عن طريق البرامج والمراسيم.

الشكل رقم 09: مساهمة PME في التشغيل الوطني خلال 2003 إلى 2021

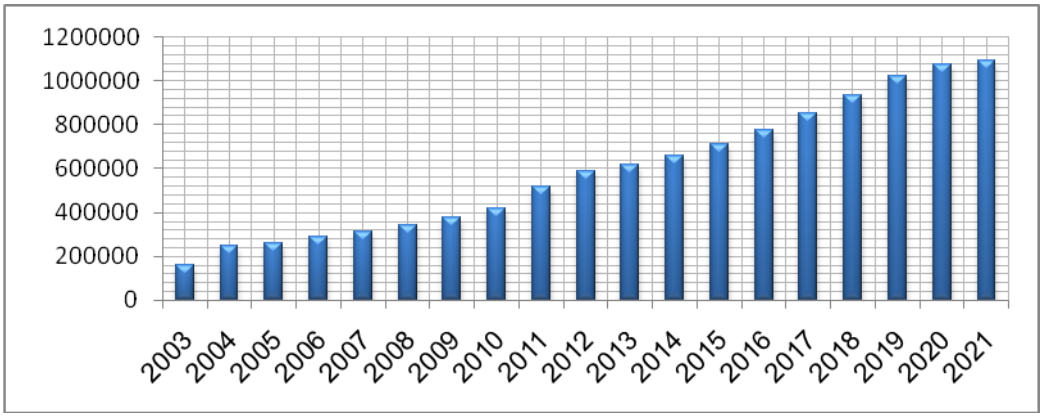

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول 10.

من خلال الشكل رقم 9 يتبين لنا التطور الكبير الذي شهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص قد تزايد بصورة هائلة ليصل إلى 1092908 سنة 2021 نظرا لاهتمام الدولة بها وتدعيم نشاط هذه المؤسسات من خلال وضع العديد من الآليات ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME)؛ بالإضافة لآليات أخرى مشجعة على الاستثمار مثل(المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، صندوق دعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

أما نسب التشغيل الوطني إلى إجمالي العمالة الوطنية فقد ارتفع من 11.08% سنة 2003 إلى 24% سنة 2021 وهو ما يبين مدى استيعاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنسب التشغيل والتقليل من نسب البطالة. ولكن رغم مساهمتها في التشغيل إلا أنها تعاني من العديد من النقائص والفجوات:

كنظم الإنتاج والتسويق البدائيين، الاعتماد على نظام روتيني تسيير للموارد البشرية وغياب نظام التحفيز، الاعتماد على نظام مالي ومحاسبي لا يسهل طرق لمراقبة التسيير ولا يعكس الصورة المالية الحقيقية للمؤسسات من هنا برزت أهمية تبني برامج وطرق كفيلة بسد هذه النقائص حتى نحصل على نسيج مؤسساتي كفيل بمواجهة المنافسة الخارجية الناجمة عن توقيع الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية، وهذا ما حفز على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضمنه قانون المالية لعام 2006، والرامي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

– 7.خاتمة:

يظهر جليا اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن اجل دعم و تطوير هذه المؤسسات قامت الجزائر بخلق و إنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية و كذا المؤسسات المختصة بهدف تقليل العقبات وتذليل الصعوبات على المؤسسات عبر مجموعة من الإجراءات والقوانين، وكذلك توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتضمن لها مناخ ملائم يساعدها على تقوية الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، مع هذا من الملاحظ إن كل هذه الإجراءات لم تعطي ثمارها بصفة كبيرة في الواقع ومازال الاقتصاد الوطني مرتبط بقطاع واحد الذي يعتبر المورد الأساسي الجاذب للعملة الصعبة.

لذلك وجب على الجزائر مراجعة استراتيجيات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية للوصول إلى الأهداف المسطرة وكذا الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من حدة البطالة في الجزائر

النتائج:

– إن تقديم التسهيلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطرق سليمة وواضحة(بدون بيروقراطية) تمكن الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع.

– إن تنوع الأساليب الحديثة في تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة عددها وبالتالي تحريك عجلة التنمية داخل الاقتصاد الوطني.

– إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة وخلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب لمهارات فنية معقدة.

– المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية متنوعة.

– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور كبير في الاقتصاد الجزائري، يظهر من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل خاصة منها التي تنتمي إلى القطاع الخاص؛

– تهدف الوكالات إلى توجيه أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، وفقا لخصائص وطبيعة كل منطقة من جهة، والمجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل من جهة أخرى.

– تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات في التمويل خاصة عند تعاملها مع البنوك التجارية، لذا لابد من رصد نقاط الضعف التي تحول دون تقوية المركز الائتماني لهذه المؤسسات لدى البنوك؛

– تلعب آليات التمويل المستحدثة دورا مهما في المرافقة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما رصدناه من خلال المشاريع التي تم تمويلها، إلا أنها وحدها لا تكفي بل لابد من تكامل جهودها مع جهود النظام البنكي ليتسنى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حل المشاكل المالية التي تتخبط فيها .

التوصيات:

– القضاء على مشكل التمويل باهتمام البنوك بهذا القطاع وتطويره وتكييف النظام المصرفي لما يخدم هذا القطاع، وإقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر؛

– عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار مسعى تطوير نظام التمويل في الجزائر تحت إشراف الوزارة الوصية.

– إصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار وتفعيلها على أرض الواقع بإلغاء العراقيل البيروقراطية وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار وبيئته، وتقديم دراسات فرص الاستثمار لهم، ومنحهم بعض الامتيازات التمويلية والضريبية والإدارية؛

– ضرورة العمل على توجيه المشاريع المقاولاتية الجديدة في مختلف الفروع حسب احتياجات ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها وهذا ضمانا لنجاح المشاريع بها؛

– من الضروري استمرار جهود وعمل الحكومة على تشجيع المؤسسات التي تعمل على إستحداث مناصب شغل جديدة بشكل مستمر من خلال منحها إمتيازات وإعانات مالية وإعفاءات ضريبية؛

– العمل على تطوير البنوك القائمة قصد تمويلها، أو على الأقل تمويل بعضها إلى ما يعرف بالبنوك الشاملة حتى تتمكن من تنويع أساليبها التمويلية.

8. قائمة المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الصادر في 11سبتمبر 1996؛
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادرة في 25جانفي 2004؛
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/support/documents(consulté le 20/04/2022)
http://www.ansej.org.dz/images/documents/deplient-final.pdf(consulté le 20/04/2022)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

https://www.angem.dz/ar/article/presentation/.(consulté le 20 /04/2022)
https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/.(consulté le 20/04/2022)
https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/.(consulté le 20 /04/2022)

- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

https:// www.andi.dz (consulté le 20 /04/2022)

- وزارة الصناعة والمناجم

https://www.industrie.gov.dz/(consulté le 20 /04/2022)